



استبيان مركز الرفدين للحوار حول

التعليم الالكتروني: الجدوى وإمكانية التطبيق في المستقبل

نبذة عن مركز الرفدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرفدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسية والثقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عدداً محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرفدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفاً من مختلف الاختصاصات.



وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل الإلكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزاً حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الإلكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقرار العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبتروال والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرفدين للحوار معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الأول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناعات القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناعات القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناعات القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.



أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقد اتفاقات وشركات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحمل توجهات وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.



- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاء دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الاخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.



أولاً: مقدمة

يعد التربية والتعليم من ركائز الحداثة في مجتمعاتنا، إذ يمارسان دوراً رئيساً في تطور المجتمع، والنظام التعليمي في أي بلد هو منبع الخبرات والملاكات في مختلف المجالات والتخصصات. لذا نجد الدول تسعى إلى تطويرهما وتهيئة الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتعزيز دوره في المجتمع. وسعيًا من مركز الرفدين للحوار في إثراء النقاش حول القضايا المهمة في مجتمعنا، لا سيما ما برز منها في ظل الجائحة وما أفرزته من تداعيات، أدت إلى اعتماد مقاربات غير تقليدية في القضايا الإدارية والاقتصادية والتعليمية، لا سيما ما يتصل منها من تكثيف اعتماد تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي، وبخاصة في مجالي التربية والتعليم العالي.

ومن ضمن الوسائل التي تم استخدامها في معالجة أوضاع التعليم في ظل الجائحة هو التعليم الإلكتروني الذي يشير في مفهومه إلى استخدام أدوات الاتصال الحديثة من حواسيب وأجهزة الهاتف المحمول وغيرها وما يتاح فيها من وسائط متعددة واليات بحث ومكتبات الكترونية ومتصفحات في الدراسة. والذي تحول في واقع الأمر إلى تعليم عن بعد الذي يعتمد أنماط تعليم غير تقليدية، تركز بشكل أساسي على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة. وقد أثير جدل واسع بشأن التعليم الإلكتروني بسبب حداثته، وما أفرزه من ممارسات، بالنسبة للطلبة والمؤسسات التعليمية واسر الطلبة والطالبات، وقد ركز ذلك الجدل حول قضايا عديدة منها:

- الفائدة المتوخاة منه وقدرته على اشباع الحاجات التربوية والتعليمية.
- جدية الطلبة والمؤسسات التعليمية في اعتماده بديلاً عن التعليم الحضوري.
- إمكانية اعتماده في السنة القادمة مع استمرار تهديدات الجائحة.



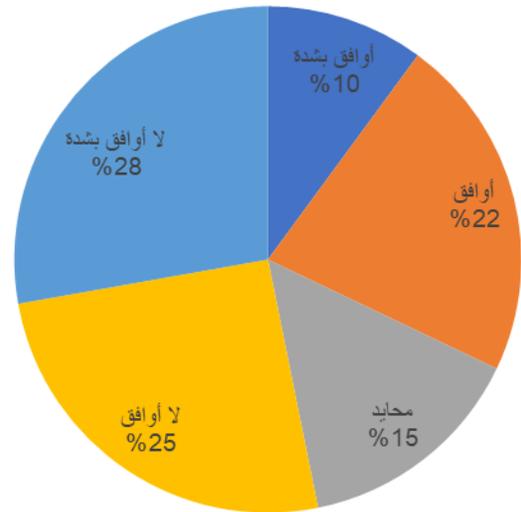
ومع الوعي بأهمية هذا التعليم وما شكله من بديل ممكن للتعليم الحضوري على مدى سنتين دراسيتين، منذ بدء الجائحة مطلع العام 2020، فإن المركز صمم الاستبيان ليحيط عن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بهذه المحاور وغيرها، وقد أطلق الاستبيان على موقع المركز الإلكتروني خلال شهر تموز (يوليو) 2020، وشارك فيه 536 شخصا، كان أكثر من 60% منهم من الذكور، ومن اغلب محافظات العراق الثمانية عشرة.



ثانيا: هل التعليم الالكتروني في ظل جائحة كورونا كان بديلا جيدا عن التعليم الحضوري؟

تذبذبت اراء الافراد المستطلعة بشأن ما شكله التعليم الالكتروني بالنسبة لهم خلال الجائحة، اذ وافق 32% منهم أنه شكل بديلا جيدا عن التعليم الحضوري، فيما لم يوافق على هذه المقولة 53% منهم (28% لم يوافق بشدة، و25% لم يوافق عليها). وقد يكون ذلك بسبب الصعوبات التي رافقت تطبيقه، لاسيما في ظل النظام التربوي، اذ اعتمد نجاح الطلبة في التعامل معه بكفاءة على عوامل مختلفة منها:

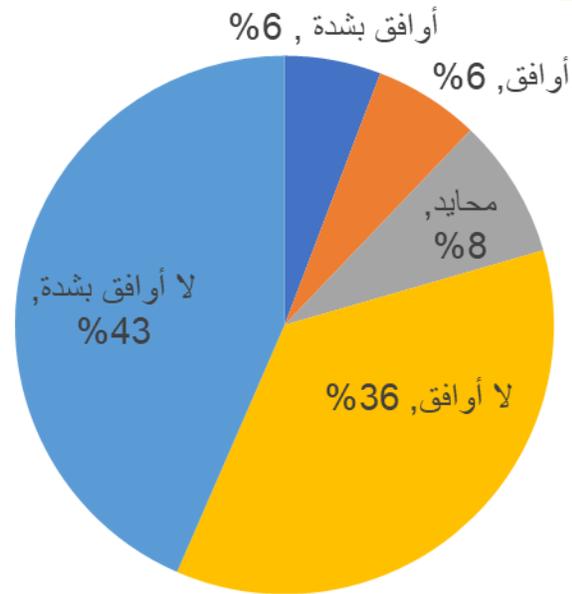
- تمكن المعلمين والمعلمات من استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي بكفاءة ودراية مناسبة.
- معرفة الطلبة بكيفية استخدام هذه التكنولوجيا.
- قدرة الاسر وأولياء الأمور على توفير متطلبات الاستخدام لأبنائهم وبناتهم.
- مستوى تعليم الأمهات والاباء لتيسير استخدام هذه التكنولوجيا لبناتهم وابنائهم، لاسيما الصغار منهم.





ثالثا: هل أشبع التعليم الالكتروني رغبة الطالب في تلقي العلم كما هو الحال في التعليم الحضوري.

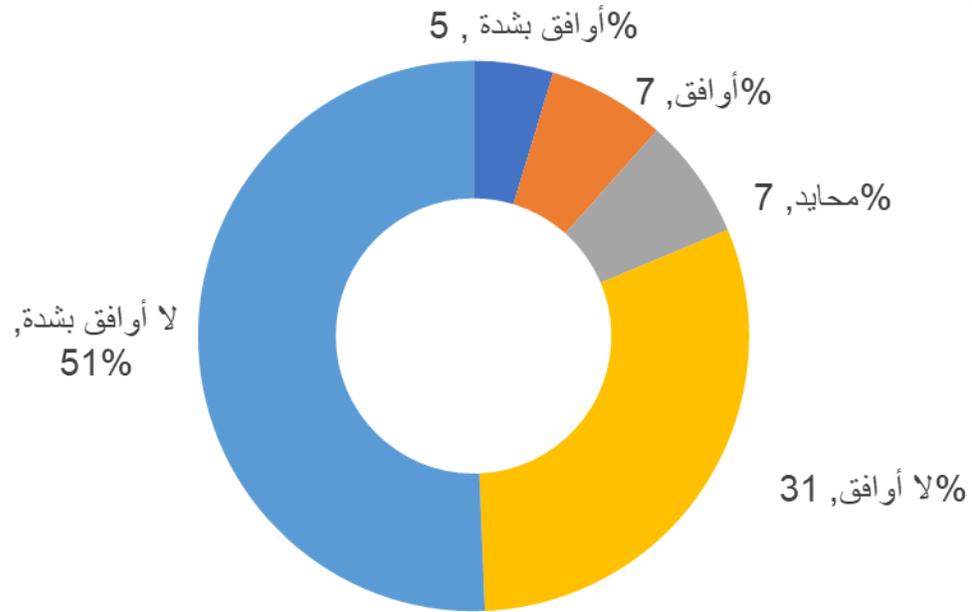
وتعزز إجابات هذا السؤال التي ترفض مقولة ان التعليم الالكتروني أشبع حاجات الطلبة ورغباتهم في تلقي العلم، اذ بين 79% منهم انه لم ينجح في ذلك، وقد يعود ذلك الى الصعوبات التي رافقت هذا التعليم، وعدم القدرة على تلبية متطلبات الأنشطة العملية، والاكتفاء بالتدريس النظري، وعدم اعتماد الاتصال المباشر، لاسيما في المراحل ما قبل الجامعية، بسبب صعوبات الاتصال بالانترنت، واعتماد وسائل التواصل الاجتماعي (واتساب، فايبر، تلغرام) التي لا تتلائم مع متطلبات التعليم الالكتروني بشكل عام، والتعليم والتعلم بشكل خاص.





رابعاً: سيُخرج التعليم الالكتروني كفاءات قادرة على تطوير البلد.

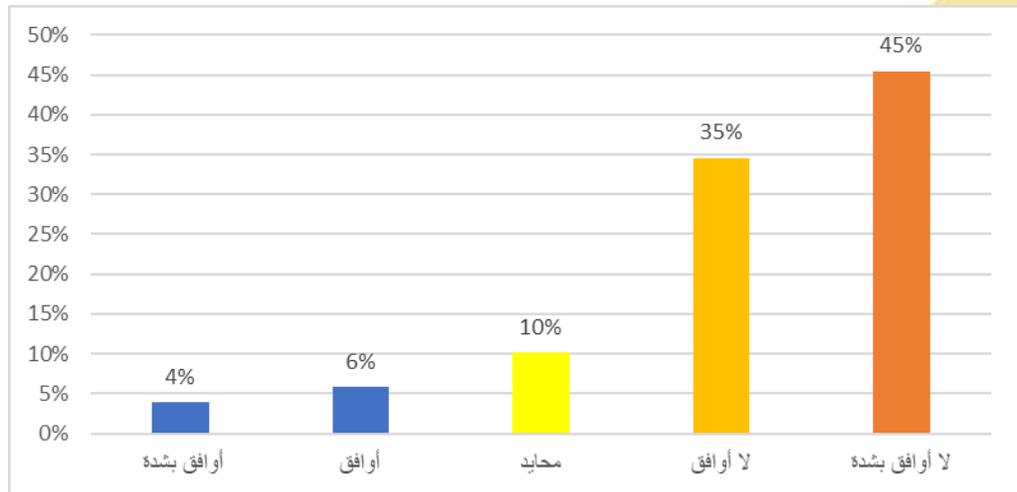
ويزيد مستوى عدم الثقة بالتعليم الالكتروني عند طرح مقولة (سيُخرج التعليم الالكتروني كفاءات قادرة على تطوير البلد) إذ أفاد 51% من افراد العينة انهم لا يوافقون على هذه المقولة بشدة، وقال 31% منهم انهم يوافقون عليها، أي أن 82% من الافراد المستطلعة آراؤهم أنهم لا يوافقون على ان التعليم الالكتروني سيخرج كفاءات قادرة على تطوير البلد. فيما وافق 12% منهم على هذه المقولة، وكان 5% منهم محايداً تجاهها.





خامسا: التعليم الالكتروني قام بدور التعليم الحضوري في المرحلة الابتدائية والثانوية.

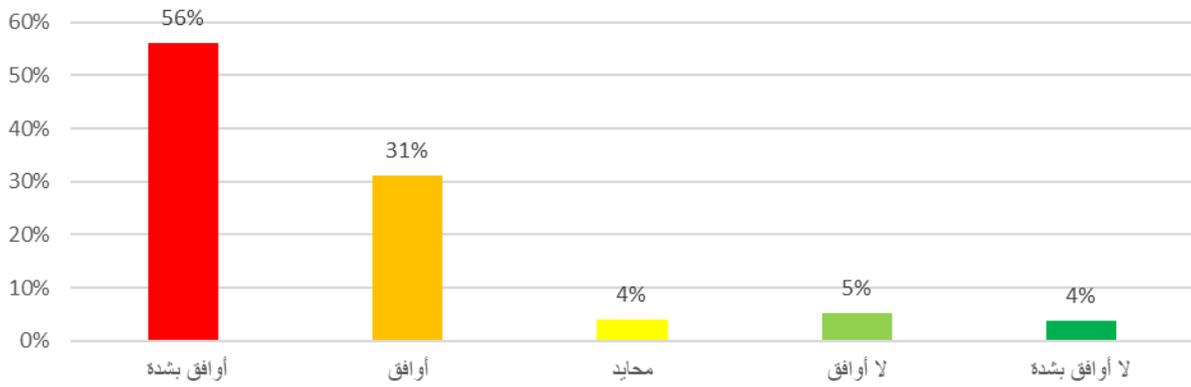
وبالمثل لم يؤيد 80% من الافراد المستطلعة آراؤهم مقولة أن (التعليم الالكتروني قام بدور التعليم الحضوري في المرحلة الابتدائية والثانوية)، اذ ان التعليم الالكتروني لم يفلح في تأدية الدور الذي كان يؤديه التعليم الحضوري. وهذا ما يتوافق مع التحليلات العلمية التي أجريت له، اذ تشير بعض الآراء الى ان التعليم الالكتروني يفتقر الى أدوار الدمج الاجتماعي الذي تؤديه المدارس، والتواصل بين الطلبة، واقامتهم علاقات زمالة وصدقة لم يعد بإمكانهم انشائها نتيجة التباعد المكاني الذي فرض تباعدا اجتماعيا قسريا بالنسبة للطلبة والطالبات.





سادسا: تضررت المراحل المنتهية (السادس الابتدائي، الثالث المتوسط، السادس الاعدادي) من التعليم الالكتروني.

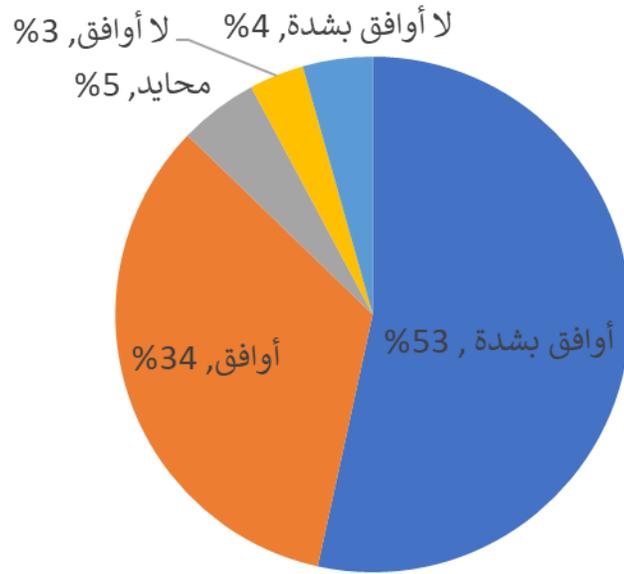
يوجد أكثر من ثلاثة ملايين طالب وطالبة في المراحل المنتهية، وبالفعل فقد أدى 1.824 مليون طالب وطالبة امتحانات الصف السادس الابتدائي مدرسيا، لأول مرة منذ عقود بسبب قيود الجائحة، فيما أدى أكثر من 650 ألف طالب وطالبة في مرحلة الثالث المتوسط ببغداد والمحافظات، ويتجه هذه الأيام 483.239 طالبا وطالبة ببغداد والمحافظات، لأداء الامتحانات الوزارية للمرحلة الإعدادية. ومن اجل تحقيق شروط خلية الصحة والسلامة الوطنية جرى تقليص عدد المواد الامتحانية، وتقليص مفردات المواد التي أدخلت في الامتحانات عبر حذف بعض المفردات الدراسية. وعليه فان طلبة المراحل المنتهية قد تضرروا فعلا نتيجة انخفاض القيمة العلمية للمادة الدراسية التي تلقوها، بسبب التعليم الالكتروني وعدم القدرة على الانتظام في الدوام الحضوري، وتخفيض المفردات والمواد الدراسية، وهو ما يستتبع انخفاضا في تحصيلهم العلمي مقارنة بالأجيال السابقة التي لم تختبر الجائحة؛ وهو ما ايده نتائج الاستطلاع اذ أيد 87% من الافراد المستطلعة آراؤهم ان هذه المراحل تضررت من الجائحة.





سابعاً: هناك مواد علمية يصعب تكييفها إلكترونياً.

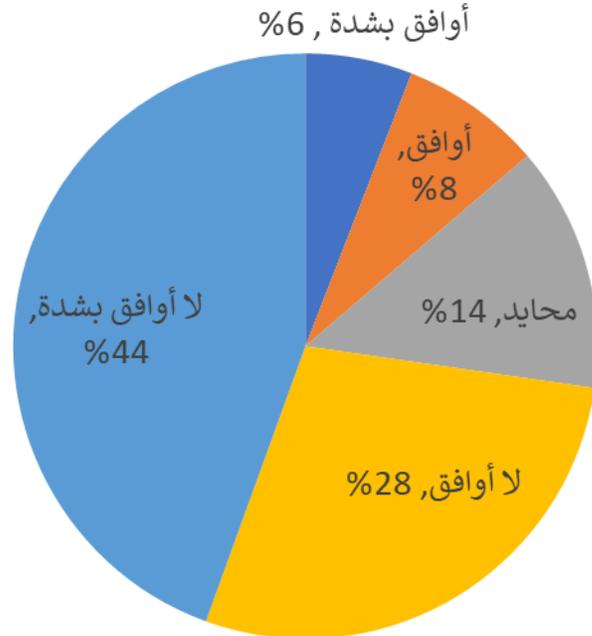
وترتفع نسبة الموافقة على ان التعليم الالكتروني لم يستطع التكيف مع المواد العلمية، اذ ايد 87% من الافراد المستطلعة آراؤهم أن هناك موادا علمية يصعب تكييفها إلكترونياً، وهذا بدوره يؤثر في جودة المواد الدراسية، والتحصيل العلمي لعموم الطلبة.





ثامنا: يوجد مصداقية في الامتحانات الالكترونية.

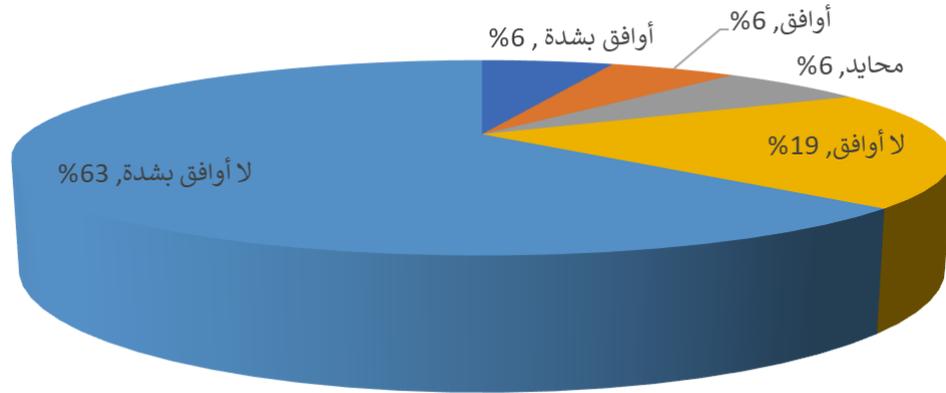
تعد الامتحانات وسيلة تقييمية لأداء الطلبة ومرآة عاكسة لما حصلوا عليه من علوم ومعارف، استطاعوا التعبير عنها في اجاباتهم عن الأسئلة الامتحانية، سواء في الدروس النظرية أو العملية. أي قياس نواتج العملية التعليمية معرفيا بالنسبة للتحصيل الدراسي للطلبة حفظا واستظهارا وتحليلا ونقدا. من جهة أخرى، فان شفافية الامتحانات، تسهم في تعزيز تكافؤ الفرص بين الطلبة، وإعطاء تقييم منصف لأدائهم. وقد تضمن الاستطلاع مقولة بهذا الشأن نصت على أنه (يوجد مصداقية في الامتحانات الالكترونية)، وقد رفض 72% من الافراد هذه المقولة (44% عدم الموافقة بشدة و28% عدم الموافقة)، فيما كانت نسبة الإجابات المحايدة مرتفعة أيضا اذ بلغت 14%، وهي تعكس التردد تجاه هذه المقولة التي ايدها 14% فقط من مجموع افراد العينة.





تاسعا: يمكن جعل التعليم الالكتروني بديلاً تاماً عن التعليم الحضوري في المستقبل.

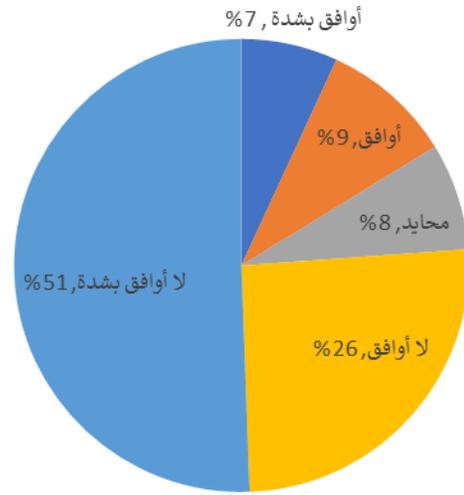
ومن أجل رصد اتجاهات الافراد تجاه الاعتماد المستقبلي على التعليم الالكتروني بوصفه بديلاً تاماً عن التعليم الحضوري، فقط طرحت المقولة الاتية (يمكن جعل التعليم الالكتروني بديلاً تاماً عن التعليم الحضوري في المستقبل)، وكانت نتيجة الإجابات لافتة أذ قال 82% من الافراد انهم لا يوافقون على ذلك (63% لا يوافقون بشدة، و 19% لا يوافقون)، وتعد نسبة الرفض الشديدة الأعلى بين الإجابات، الامر الذي يمكن أن يفسر في أهمية التعليم الحضوري وجوانبه الإيجابية التي لم يفلح التعليم الالكتروني في تليتها. فيما وافق 12% فقط من الافراد على هذه المقولة.





عاشراً: استمرار التعليم الالكتروني.

وبالمثل لم يوافق 77% من افراد العينة على استمرار التعليم الالكتروني في السنة القادمة (51% لا أوافق بشدة، 26% لا أوافق)، مفضلين التعليم الحضوري، فيما ايد 16% منهم استمراره في المستقبل.





حادي عشر: النتائج والتوصيات.

اظهر الاستبيان التقويم السلبي للتعليم الالكتروني الذي فرضته الجائحة، اذ اشارت أغلب الإجابات الى عكس صورة سلبية لهذا التقويم، الامر الذي يستدعي اجراء مراجعة لهذه التجربة وتقويمها، واقتراح الحلول لنتائجها السلبية. ويمكن أن نضع بعض التوصيات:

- اجراء دراسات معمقة للجوانب المختلفة لهذا التعليم ونتائجه بالنسبة للطلبة والمدرسين وحتى الاسر.
- قيام وزارتي التربية والتعليم العالي بإجراء تقويم علمي للنتائج التي افرزها التعليم الالكتروني ورصد جودة التقويمات العلمية التي بنيت عليه، لاسيما ما يتعلق بالامتحانات.
- قيام وزارتي التربية والتعليم العالي بإعداد برامج لتطوير معارف الطلبة الذين تضرروا بالجائحة وزيادة تحصيلهم العلمي.
- اجراء دراسات حول كيفية الاستفادة من التجربة لما بعد الجائحة، لاسيما وأن عددا اكبر من أي وقت مضى صاروا متصلين بالانترنت ويستخدمون أجهزة الاتصال الحديثة، والاستثمار الإيجابي للدروس المستفادة من تجربة التعليم الالكتروني في المستقبل.
- دراسة تجارب الدول الأخرى، للتعرف على دروسها وإمكانية تطبيقها في العراق.